**دار العدالة للدراسات و الأبحاث القانونية**

**رؤية دار العدالة:**

دولة فلسطينية تجسد قيم ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومجتمع مؤمن بالبحث العلمي و ملتزم بقيم العدالة.

**هوية دار العدالة :**

هي مؤسسة مجتمع مدني مستقلة ومحايدة ، مقرها فلسطين – قطاع غزة، تأسست عام 2018 على يد محامين و وأكاديميين و ناشطين في مجال حقوق الإنسان، وتعمل دار العدالة علي فتح أفاق جديدة للتحفيز على البحث العلمي القانوني و نشر ثقافة حقوق الإنسان و تعزيز الوصول إلى العدالة و سيادة القانون.

**رسالة دار العدالة :**

انطلاقا من رؤية المؤسسة تدرك دار العدالة أن دعم التنمية الوطنية في فلسطين يتطلب فتح أفاق جديدة وتعميق الفهم حول القضايا المتعلقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان و إرساء متطلبات العدالة و تعزيز سيادة القانون ، حيث يتوجب فحص تلك المسائل لغرض تقديم توصيات محددة ودقيقة نعتمد عليها في عملنا، ونشاركها من خلال أقسامنا و برامجنا المتمثلة في بناء القدرات، و المناصرة و التوعية و تعزيز العدالة و سيادة القانون .

**قيم دار العدالة :**

 تمثل الاستقلالية والنزاهة والشفافية قيمنا الأساسية، ونسعى للتميز في كل أعمالنا. كما نقوم بتنفيذ أنشطتنا بتعاطف وتفهم، وننظر إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كبشر وليس باعتبارهم مجرد قضايا. كما نأخذ على عاتقنا أن نولي الاهتمام الكامل لحقوق ومصالح جميع الأفراد الذين نعمل معهم.

**أقسام دار العدالة**

* قسم البحث العلمي: ويكون من مهامه متابعة مختلف المشاريع البحثية التي ينفذها المركز، و إعداد الدراسات و الأبحاث و التحضير للمجلة العلمية التي يصدرها المركز وتنفيذها
* قسم العلاقات الدولية: ويكون من مهامه متابعة مختلف المؤتمرات والندوات الخارجية وترتيب مشاركة الباحثين فيها، كذلك التشبيك مع المؤسسات البحثية المختلفة والانضمام إلى التجمعات البحثية.
* قسم التدريب: ويكون من مهامه إعداد وتنفيذ مشاريع الدورات التدريبية التي ينفذها المركز.
* قسم التحكيم التجاري : ويكون من مهامه إدارة وتسوية جميع الخلافات والنزاعات حول العقود والأعمال الهندسية والتجارية والمالية  المعروضة عليها طبقا للقانون، والعمل على حل وإنهاء هذه النزاعات من خلال التحكيم، و يضم مجموعة من أفضل المحكمين المعتمدين و المختصين في هذا الشأن.
* قسم المحاماة و الاستشارات القانونية : ويكون من مهامه توفير مستويات الطبقة الرائدة وتقديم الخدمات القانونية وفقا لأفضل المعايير العالمية للدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين لدى كافة المحاكم والجهات داخل الدولة، و يضم مجموعة من أفضل المحامين المترافعين أمام محاكم الدولة بكافة درجاتها واختصاصاتها ومجموعه من أفضل المستشارين القانونين في كافة فروع القانون

## برامج دار العدالة

## أولا: برنامج الأبحاث وبناء القدرات

من خلال الجهود التي نبذلها في مجال بناء القدرات نقرّ أنّ أصحاب الشأن المختصين، الممتلكين للموارد والمهارات من شأنهم تحسين إمكانيات تحوّل فلسطين إلى دولةٍ تلتزم باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة،لذلك نهدف من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

* المساهمة في وضع الخطط والتصورات والسيناريوهات الاستراتيجية والآنية المتعلقة بمجال العدالة و تعزيز سيادة القانون و حقوق الانسان فى فلسطين .
* توسيع خيارات الطلاب والباحثين للولوج إلى الاندماج في حركة البحث العلمي في مجال العدالة و تعزيز سيادة القانون و حقوق الإنسان بهدف التوصل إلى أفكار ملهمة حول التحديات التي تواجه فلسطين في مجال حقوق الإنسان .
* عقد ندوات وأيام دراسية وورش عمل للتأصيل النظري والمناقشة في القضايا المتعلقة بمجال العدالة و تعزيز سيادة القانون و حقوق الانسان.
* ربط شبكة لمؤسسات البحث في فلسطين والخارج والتواصل مع الباحثين من مختلف البلدان فى مجال العدالة و تعزيز سيادة القانون و حقوق الانسان بهدف التوصل الى توصيات محدّدة ومستنيرة نعتمدها في عملنا ونتشاركها مع أصحاب الشأن المعنيين.
* اصدار مجلة بحثية تحتوي على اعمال ومخرجات مؤهلة وتوثيق التجارب البحثية ونشرات تعريفية وتعليمية حول مجال العدالة و تعزيز سيادة القانون و حقوق الانسان، متضمنة التحقيق في القضايا التي لا يتم التطرّق إليها بشكلٍ كافٍ والتي من شأنها أن توفّر فرصاً لتحقيق التغيير على المستوى الاجتماعي.
* استحداث لجان بحثية وفرق بحث ولجان تحكيم لبحوث متنوعة في مجال العدالة و تعزيز سيادة القانون و حقوق الانسان.
* اغناء المكتبة الفلسطينية بالبحوث المؤصلة في القضايا المستحدثة بمجال العدالة و تعزيز سيادة القانون و حقوق الإنسان.

## ثانياً: برنامج المناصرة والتوعية

تنفّذ أنشطة المناصرة ضمن برنامج المناصرة والتوعية عبر إشراك الجهات المعنية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من أجل بناء فهمٍ أوسع لحقوق الإنسان وإشاعة ثقافة تحترم هذه الحقوق عبر توعية العامة حيال المسائل الأساسية التي تؤثر على حقوق الإنسان في فلسطين والأولويات التي ينبغي أخذها في الاعتبار من أجل تيسير بناء مجتمع فلسطينى يجسّد قيم ومبادئ حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، لذلك نهدف من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

* نشر الوعي حول قضايا حقوق الانسان و العدالة و سيادة القانون، و ذلك من خلال الإعلانات التوعوية، والنشرات الصوتية، والاستشارات والمناسبات العامة، إلى التفاعل مع العامة والمجتمع المدني بشأن قضايا أساسية وإطلاق عجلة حوار مفتوح معهم بطريقة تتيح للجميع المشاركة وإبداء الرأي.
* تنفيذ نشاطات وحملات توعية تهدف إلى إشراك الجهات الفاعلة على مستوى القواعد الشعبية في عمليات صنع القرار القانونية والسياسية التي من شأنها رسم ملامح المجتمع الفلسطينى.
* الحرص على إعلام صنّاع القرار الرئيسيين بأوضاع حقوق الإنسان في فلسطين و تسليط الضوء على المسائل التي تستدعي أهمية خاصةً من خلال عقد الاجتماعات والمؤتمرات الجانبية واجراء استطلاعات رأى عام بصورة دورية .
* إحداث التأثير و التغيير من أجل صياغة تشاريع تعكس المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة و سيادة القانون، وذلك عن طريق معالجة مواطن القصور والثغرات الموجودة في القوانين الفلسطينية مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز توافق القانون مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
* تشجيع الدولة على إعداد سياسات فعّالة من أجل تنفيذ التزاماتها بشأن احترام حقوق الإنسان.

**ثالثاً: برنامج تعزيز العدالة و سيادة القانون**

احترام العدالة وسيادة القانون جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ففي ظل الحرمان من سبل الانتصاف السلمي والقانوني وانعدام العدالة وسيادة القانون، قد يلجأ بعض فئات المجتمع إلى العنف، فيصبح بذلك الوصول إلي تعزيز العدالة وسيادة القانون وضمان الالتزام بالعمل بمنظومة حقوق الإنسان أكثر ضرورة، لذلك نهدف من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

* رصد ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان و توثقيها و تدريب منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وأرشفتها، و العمل على تنسيق أرشيف رقمي تحفظ فيه الأدلة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المستخلصة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من المصادر المتاحة، بما في ذلك المصادر العامة (كالإنترنت والإعلام الاجتماعي) و تبوّب هذه المعلومات وتحلّل وفقاً لمعايير حقوق الإنسان.
* تقديم الخدمات القانونية والإرشادية للفئات الهشة في المجتمع الفلسطيني.
* تعزيز كفاءات المشرعين والقضاة وأعضاء النيابة العامة والشرطة والمسئولون عن السجون وغيرهم من المسؤولين في قطاع العدالة .
* تعزيز نظام العدالة الجنائية من خلال نظام عدالة جنائي سليم يتكون من مؤسسات قوية تضمن استقلال القضاء.
* وضع استراتيجيات من أجل تحقيق المساءلة في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان و الإخلال بمتطلبات العدالة بما يشمل التدخل القانوني.
* تقوية مؤسسات مكافحة الفساد الفلسطينية من خلال التدريب الفني للعاملين بتلك المؤسسات و محاولة الدعم في تحديد واكتساب المعدات اللازمة، وتطوير البنية التحتية اللازمة لتعزيز قدراتهم.